

كفايه غير ابتدا السلام وسنه العيز ان يقصد الفاعل كسمن  
الوضوء والصلاه وغيرهما وثانها طرد الخلاف السابق  
هنا بمعنى انها مطلوبة من الجميع او من البعض ولم أر من تعرض  
لكذلك ثالثها انها افضل من سنه العيز **مسئله** الاكثر ان  
جميع وقت الظهر جواز او حوه وقت لادايه ولا يجب علي  
الموخر الضوم على الامتثال خلافا لقوم **مسئله** اختلفوا في الواجب  
الموسع وهو ان يكون زمنه زائدا على فعله والحجم هو على ان  
جميع الوقت وقت لادايه بمعنى اي جزء او وقع فيه وقع  
عن الواجب ولا يقيد الوجوب باول ولا باخر وهو معنى  
قول اصحابنا ان الفعل يجب باول الوقت وجوبا وسعاه  
تاخيره عن اوله ولا ينافيه قوله انه لو مات او جن او حاض  
قبل ان يمضي من وقت الصلاه ما يمكن فعلها فيه فانابدين  
ان الصلاه لم يجب كما قاله القاضى ابو الطيب وغيره فان المقصود  
بالمذكور هنا الوجوب ظاهرا واحترافه قوله جواز اخر وقت  
الصنوره فانه اوسع من ذلك وهذا قيد زاده على المصنفين  
لا بد منه واراد بغيره غيرهما من الواجبات الموسع وقتها وانما  
بقوله ولا يجب الي انه على هذا القول هل يجب الضوم على الفعل  
قبل دخول الوقت او يكفي عدم العزم على عدم الفعل وفيه  
وجهان حكاهما الماوردي في الحاوي **قال** النورى في شرح

المعذب

المعذب واصحابها الوجوب وبه جزم في المستصفي وخالف المصنف  
وقال لا يعرف القول بوجوب العزم الا عن القاضى ومن تابعه  
كالامدى وبالغ في تشييع هذا القول على قوله قال وهو معدود  
من هفوات القاضى ومن العظامير في الدين فانه اجاب بلا دليل  
وكانه اعتمد قول الامام في البرهان القائلون بذلك لا اراهم  
يوجبون تجديد العزم في الجزء الثاني بل يحكمون بان العزم  
الاول يتسحب على جميع الازمنه كانسحاب النيه على العبارة الطويلة  
مع عزوبها **قال** المصنف في شرح المختصر الفعل في اول الوقت  
ان لم يكن واجبا فلا طاحه الى المبدل وان كان تمام الواجب  
فبناذي بدله ولا يلزم ان يكون واجبا ولا دليل عليه وقد لم  
القاضى في التقريب بهذا البرهان القاطع ثم حار على افساده فقا  
ل  
قوا خصوصي انه لا دليل على العزم من وجوب دليله انه اذا ثبت  
حوال التزم مع الحكيم عليه بانه الواجب فلا بد ان يكون تركه على  
خلان الفعل ليهتز عنه فتعبر القول بوجوب العزم لذلك وضعفه  
المصنف وقال يكفي في تبيده عن الفعل ان اخراج الوقت عنه  
يوثر من غير احتياج الي ما ذكر **قال** واقوال الشافعي لا يوجب  
من العزم وهو نص من الشافعي ومقتضى اجاباه موجوده وليس  
ضاهده المقالة **قال** والاموضع النضران من نوى التزم هل يصح  
بالنيه وفيه تفصيل وهو انه ان قترن بهذه النيه عدم الفعل